ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

تأثير المؤتمرات الدولية على منع تجارة الرق في ليبيا "خلال القرن التاسع عشر مؤتمر فيينا وبرلين وبروكسل أنموذجا"

وداد الجوادي الهنقاري*

قسم التاريخ ، كلية التربية بالزاوية ، جامعة الزاوية ، ليبيا
Wedadalhengari12@gmail.com

تاريخ الارسال 2026/3/2م تاريخ القبول 2026/4/11م

The lmpact of lnternational conferences on the prevention of the slave trade in Libya;the Vienna, berlin, and Brussels conferences as a model

Wedad Aljwady Alhingary
Faculty member, debartment of history faculty of education al-zawia),
(university of zawia.
Wedadalhengari12@gmail.com

summary

This study examines the impact of international confences on curbing the slave trade in Libya during the nineteenth century, using the congress of Vienna and the brussels conference as case studies

It anaiyzes how these conferences contributed to establishing a hegal and moral international framework that criminalized human trafficking and restricted its networks the study also highlights the role of european diplomatic pressure in prompting ottoman and local authorities in Libya to adopt gradual measures to limit this trade.

It focuses on the extent to which these decisions were reflected in the Libyan context, particularly along trans-saharan caravan routes.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

It demonstrates that implementation remained limited at first due to economic and geographical factors, despite increasing international commitments.

ملخص :

يتناول هذا البحث أثر المؤتمرات الدولية في الحد من تجارة الرقيق في ليبيا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من خلال نموذج مؤتمر فيينا ومؤتمر برلين ومؤتمر بروكسل, ويحلل كيف أسهمت هذه المؤتمرات في إرساء إطار قانوني وأخلاقي دولي يجرم الاتجار بالبشر ويقيد شبكاته, كما يبرز دور الضغوط الدبلوماسية الأوروبية في دفع السلطات العثمانية والمحلية في ليبيا لاتخاذ إجراءات تدريجية للحد من هذه التجارة.

ويركز البحث على مدى انعكاس هذه القرارات على الواقع الليبي, خاصة عبر طرق القوافل الصحراوية, ويتبين أن التطبيق ظل محدودا في البداية بسبب العوامل الاقتصادية والجغرافية, رغم تصاعد الالتزامات الدولية, ونخلص إلى أن هذه المؤتمرات مثلت نقطة تحول مهدت الطريق لتراجع تجارة الرقيق تدريجيا في ليبيا.

كلمات مفتاحية : تجارة – الرقيق – منع – مؤتمرات

مقدمة:

تعد ظاهرة المتاجرة بالبشر تعد ظاهرة قديمة حيث شرَّع الإنسان لنفسه استعباد أخيه الإنسان واجتثاثه من موطنه الأصلي ونقله وبيعه وحرمانه من حياته الطبيعية, الأمر الذي يعد أكبر جريمة يرتكبها الإنسان في حق أخيه الإنسان, وقد لاقت الفكرة تأييدا من عدد من الحضارات القديمة, وبظهور الإسلام عمل على القضاء على هذه الظاهرة من خلال جعل العتق خيارا لتكفير اليمين ولكسب رضا الله.

ومع ذلك استمرت هذه الظاهرة, بل واستفحلت إثر اكتشاف العالم الجديد وحاجة المستعمرين الجدد للأيدي العاملة الرخيصة للقيام بأعمال الزراعة, في تصرف لا أخلاقي ولا إنساني مع حركة الكشوف الجغرافية والاستعمار الأوروبي فكان ذلك وبالا على القارة الإفريقية التي تحولت إلى منجم لتصدير الرقيق إلى أوروبا, ومنها للعالم الجديد.

وتعد طرابلس الغرب[1] معبرا لهذه التجارة حيث تأتي القوافل من أعماق القارة الأفريقية إلى مدن الشمال محملة بالرقيق عبر رحلات طويلة ومضنية يتعرض خلالها

الأرقاء لشتى أنواع التعذيب من تجويع والتعرية وإنهاك بسبب طول الطريق وحرارة الشمس الحارقة, بل وتعرض عدد كبير منهم للموت.

وقد تعدت هذه التجارة حدود البلاد لتصبح مصدّرا لها من خلال موانئها لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وأمريكا, وقد اشترك في هذه التجارة كل من التجار المحليين والتجار الأجانب على حد سواء.

وقد كان الدور الذي لعبته المؤتمرات الدولية في إلغاء هذه التجارة دورا محوريا مما حذا بنا الوقوف عند هذا الدور وتحليله وتبيين أثره في مسألة انتهاء هذه التجارة.

ولتسهيل دراسة الموضوع تم تقسيمه لعدة محاور تبدأ بتعريف الرق, ثم نبذة عن الدور الذي لعبه الدين الإسلامي في محاربة الرق , مرورا بالأسباب والتداعيات التي أدت لإلغاء هذه التجارة, وتأثير المؤتمرات الدولية على إلغاء تجارة الرق :مؤتمر فيينا , ومؤتمر برلين ومؤتمر بروكسل, وصولا إلى تأثير الرق على الاقتصاد الليبي , وتأثير هذه المؤتمرات على الدولة العثمانية وإلغاء تجارة الرق, وختم البحث بخاتمة وذيل بمجموعة من التوصيات.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول تحليل مدى فاعلية المؤتمرات الدولية في الحد من تجارة الرقيق في ليبيا, فعلى الرغم من أن تجارة الرقيق في ليبيا شكلت جزءا معقدا من التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة فإن الجهود المبذولة لإلغائها لم تعتمد فقط على التحولات الداخلية, بل تأثرت أيضا بمجموعة من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي انعقدت خلال القرنين التاسع عشر وبداية القرن العشرين, ورغم تعدد هذه المؤتمرات وتنوع توصياتها ما يزال مدى تأثيرها الفعلي على الحد من تجارة الرقيق في ليبيا مثار جدل تاريخي وأكاديمي, خصوصا في ظل تداخل العوامل السياسية والاستعمارية والاقتصادية في تلك الفترة ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي: ما مدى تأثير المؤتمرات الدولية على إلغاء تجارة الرقيق في ليبيا؟ وهل شكلت هذه المؤتمرات قوة دافعة أم بقي تأثيرها محدودا؟.

التساؤلات التي يطرحها البحث:

من خلال هذه الدراسة نسعى للإجابة عن بعض التساؤلات منها:

- هل كان للمؤتمرات الدولية والضغط الناجم عنها تأثير في إلغاء تجارة الرقيق في ليبيا خلال القرن التاسع عشر؟

- هل تم إلغاء تجارة الرق نهائيا بناء على ما ورد في قرارات وتوصيات المؤتمرات الدولية؟
- إلى أي مدى استجابت الدولة العثمانية والولاية في طرابلس الغرب لقرارات المؤتمرات الدولية؟
- ما موقف الأهالي من قرارات إلغاء تجارة الرق؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي :.

1- معرفة مدى تأثير المؤتمرات الدولية والضغط الناجم عنها في إلغاء تجارة الرقيق في ليبيا خلال القرن التاسع عشر.

2- التعرف على هل تم إلغاء تجارة الرق نهائيا بناء على ما ورد في قرارات وتوصيات المؤتمرات الدولية .

3- ما مدى استجابت الدولة العثمانية والولاية في طرابلس الغرب لقرارات المؤتمرات الدولية .

4- معرفة موقف الأهالي من قرارات إلغاء تجارة الرق ؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يدرس ظاهرة متجذرة تاريخية وإنسانية بالغة الحساسية, تتمثل في تجارة الرقيق في ليبيا بوصفها جزءا من شبكة أوسع من التفاعلات الدولية خلال القرن التاسع عشر , ويسعى البحث إلى تسليط الضوء على الدور الذي لعبته المؤتمرات الدولية في صياغة مواقف دولية تهدف للحد من هذه الظاهرة.

كما تتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يربط بين البعد المحلي الليبي والجهود الدولية مما يساعد على فهم كيف أثرت القرارات السياسية والاتفاقات الدولية في إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا.

ويسهم هذا البحث في إبراز التباين بين القرارات النظرية والتطبيق العملي من خلال دراسة حالة ليبيا مما يساعد على فهم حدود فعالية المؤتمرات الدولية في إحداث تغيير حقيقي.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر حدود موضوع الدراسة على تحليل تأثير المؤتمرات الدولية في منع تجارة الرقيق في ليبيا, مع التركيز على مقررات مؤتمر فيينا وبرلين وبروكسل .

الحدود المكانية: تنحصر الدراسة في ليبيا بوصفها مجالا جغرافيا والتي كانت تسمى إيالة طرابلس الغرب ثم ولاية طرابلس الغرب.

والحدود الزمنية لدراسة هي فترة القرن التاسع عشر, وهي الفترة التي شهدت تصاعد الاهتمام الدولي بمسالة مكافحة تجارة الرقيق وصدور عدد من المبادرات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بدءا من انعقاد مؤتمر فيينا سنة 1815 م وصولا إلى بروكسل 1890 م.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي لوصف واقع تجارة الرقيق في ليبيا, وتتبع تطور الجهود الدولية التي تهدف للحد من هذه التجارة مع الاستعانة بالمنهج التحليلي من خلال تحليل قرارات المؤتمرات ومدى تأثيرها الفعلي في البلاد من خلال دراسة وتحليل الوثائق الرسمية التي تعود لتلك الفترة .

تعريف الرق:

الرق, نقيض الحرية وهو العبودية[2], والرق بالكسر من الملك وهو العبودية[3].

أما اصطلاحا الرقيق هو الإنسان محروم من الأهلية, وهو مملوك لإنسان آخر يتصرف فيه تصرفه بملكه, فله أن يستخدمه, ويؤجره ويبيعه.

محاربة الدين الإسلامي لتجارة الرق:

جاء الإسلام في القرن السابع الميلادي والرق منتشر ومتفش فتعامل معه الإسلام كواقع مفروض, فكان الاسترقاق ضاربا أطنابه عند العرب كغيرهم من الأقوام[4], فعمل الدين الإسلامي على تجفيف منابعه حتى ينتهي نهائيا, فالإسلام لم يأت بالرق بل جاء بالعتق, فلا يوجد نص في القرآن ولا السنة النبوية يأمر بالاسترقاق سواء في السلم أو الحرب, ولكنه يحفل بالعشرات من النصوص الداعية إلى تحرير االرقيق وربط عملية عتق الرقيق بالأجر والثواب أحيانا وكفارة لبعض الذنوب أحيانا أخرى,[5] وجعل الإسلام العتق نوعين إلزامي وتطوعي, إلزامي للتكفير عن مخالفة دينية ارتكبها المالك, وتطوعي لغرض التقرب إلى الله بعتق الرقاب, كما جعل الإسلام من مصارف الزكاة شراء الأرقاء وعتقهم[6].

ومن ثم فالشريعة الإسلامية كان لها الفضل والسبق في تقدير حرية الإنسان قبل ظهور الدساتير الحديثة للدول المتمدنة.

أسباب منع تجارة الرقيق:

لم تأت الدول الكبرى بفكرة إلغاء العبودية من فراغ, وإنما سبقها صولات وجولات ومحاولات باءت بالفشل, ولكن الشعرة التي قسمت ظهر البعير كانت حرب الاستقلال الأمريكية عن القارة الأوروبية وبالتالي نالت أغلب الدول الأمريكية استقلالها, وبمعرفة أوروبا بأن المحرك الأساسي للاقتصاد الأمريكي في الزراعة والاقتصاد هم الأفارقة السود. لذا حرصت على تنفيذ هذه القرارات, فعندما خرجت انجلترا من أمريكا وكنوع من الانتقام غير المباشر استغلت إنجلترا اعتماد الاقتصاد الأمريكي بالكامل على الرق فكانت الطريقة المناسبة لمعاقبة أمريكا هي إيقاف إمدادات الرقيق من خلال تحريم الرق ومنع تصدير الرقيق لها .

وفي محاولة من بريطانيا لتثبيت هذا الأمر وإعطائه صبغة دولية ضمنت بنود المؤتمرات الدولية فقرات حول تجارة الرق ومنعها.

للوصول للسبب الحقيقي وراء سع ي بريطانيا لمنع تجارة الرق لابد من أخذ العوامل الاقتصادية بعين الاعتبار وذلك بسب تغير الظروف الاقتصادية وارتفاع أسعار الرقيق إضافة لتحقيق الاكتفاء الذاتي , وبالتالي عدم الحاجة لاستجلاب المزيد من إفريقيا, إضافة لظهور الآلات الحديثة التي حلت بشكل كبير محل الانسان في الأعمال الزراعية.[7]

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإنه وبالرغم من أن السبب الظاهر لإلغاء تجارة الرق هو صحوة الضمير الإنساني ولكن الهدف الخفي هو تغليب المصالح الشخصية , فعندما وضع الرئيس الأمريكي لينكولن عام 1862 حدا لتجارة الرقيق بل وتعاون مع بريطانيا بخصوص منع هذه التجارة فقد كان هدفه الأساسي حرمان الولايات الجنوبية التي تعتمد كليا في اقتصادها على الزراعة وعلى القوى العاملة من العبيد من حليف محتمل[8].

أما بالنسبة للدولة العثمانية فإن قرارها بمنع تجارة الرق جاء استجابة لمطالب الدول الأوروبية وضغطها عليها لتحريم هذه التجارة مما أدى إلى ارتفاع أسعار الرقيق أضعافا وكان له أكبر الأثر على ضعف ومن ثم انتهاء هذه التجارة.

ومن هنا فإن إلغاء هذه التجارة لم يأت لأسباب إنسانية دائما, وإنما لتضارب المصالح الاقتصادية , فكان لرغبة حكام القارة الأوروبية تضييق الخناق على الولايات المتحدة الأمريكية بعد مطالبتها بالاستقلال, وذلك لضربها اقتصاديا.

المؤتمرات الدولية وتأثيرها على إلغاء تجارة الرق:

انعقدت مؤتمرات دولية متعلقة بمكافحة تجارة الرقيق وأشكال الرق المختلفة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مثل مؤتمر فيينا ومؤتمر برلين ومؤتمر بوركسل.وقد سبقت هذه المؤتمرات عدة محاولات فردية لإلغاء هذه التجارة, ففي فرنسا بعد نجاح ثورتها سنة 1789 أصدرت بيان يعلن بالمساواة بين جميع الأجناس وإلغاء استغلال الإنسان لأخيه الإنسان, ولكن الجمعية الوطنية لم تلبث أن أصدرت قرارا في سنة 1793 م بأن البيان السابق لاينطبق على المستعمرات الفرنسية خارج القارة الأوروبية[9]

مؤتمر فيينا:

عقد مؤتمر فيينا بين سبتمبر 1814 م ويونيو 1815 م بعد هزيمة نابليون والحروب النابليونية, وجمعت فيه القوى الأوروبية الرئيسية(ألمانيا, بريطانيا, بروسيا, النمسا, فرنسا, وغيرها)لإعادة ترتيب النظام السياسي في أوروبا بعد عقدين من الحرب, فلم يكن مؤتمر فيينا اجتماعا مخصصا لمناقشة قضية الرق بشكل منفصل ولم يكن موضوع الرق محورا أساسيا, فقد أدخل المؤتمر مسألة إدانة تجارة الرقيق في ميثاقه النهائي, وفي إعلان بتاريخ 8 فبراير 1815م خلال أعمال المؤتمر وقع ممثلوا القوى الكبرى على إعلان ضد تجارة الرقيق وصفوا فيه هذه التجارة بأنها مناقضة للمبادئ الانسانية .

حرص البريطانيون على فرض قضية إلغاء العبودية خلال مؤتمر فيينا[10] أصبح لهذا القرار قوة دولية أكثر من التشريعات التي تصدرها كل دولة على حدة وتطبقها داخل أراضيها[11].

وليبيا كمنطقة جغرافية كانت تسمى إيالة طرابلس الغرب ولم تكن طرفا في مؤتمر فيينا, لكنها تأثرت لاحقا بالأطر القانونية والمبادئ الدولية التي تطورت بعد ذلك فخلال العقود الأولى التي عقبت المؤتمر لم تشهد الإيالة أي تغيير في واقع تجارة الرقيق والدليل على ذلك أعداد الرقيق الذين تم استيرادهم خلال هذه الفترة.

الخلاصة أقر مؤتمر فيينا 1815 إدانة دولية لتجارة الرقيق , لكنه لم ينتج تنفيذا مباشرا في ليبيا وقد تجلى التأثير الفعلي لمؤتمر فيينا في استجابة الإدارة المحلية لضغوط اسطنبول عبر إصدار تعليمات بمنع البيع العلني وفرض عقوبات على التجار.[12]

مؤتمر برلين 1884- 1885:

للمؤتمرات الدولية تأثير أكبر من التشريعات التي تصدرها كل دولة على حدة ومؤتمر برلين هو المؤتمر الذي تم فيه تقسيم إفريقيا بين الدول الكبرى أما المسائل الإنسانية مثل تجارة الرقيق فقد ناقشها المؤتمر في عبارات موجزة لم تمثل إلا جزءا بسيطا من قرارات المؤتمر.

حيث نصت المادة التاسعة من قرارات مؤتمر برلين (1884 - 1885م) على أنه" نظرا لأن تجارة الرقيق ممنوعة منعا باتا طبقا لمبادئ القانون الدولي الذي تعترف به القوى الموقعة على مرسوم المؤتمر, ونظرا لأن عمليات نقل الرقيق برا وبحرا ممنوعة, لذا فإن القوى التي لها حقوق سيادة أو نفوذ في المناطق التي تكون في حوض الكونغو تعلن أن هذه المناطق لن تستخدم كسوق للرقيق وتلزم كافة القوى باتخاذ كافة الوسائل لوضع حد لهذه التجارة ومعاقبة المشتغلين بها[13].

ليبيا لم تكن محورا في مؤتمر برلين وكانت ولاية عثمانية ولم تكن منطقة تنافس استعماري مباشر سنة 1884م لذلك فإن تأثيرها كان غير مباشر على وضع الرق فيها, إذ صب مؤتمر برلين جل اهتمامه على تنظيم التنافس الاستعماري في إفريقيا غير أن المؤتمر أسهم بشكل غير مباشر في ترسيخ خطاب مناهضة الرق وقد مهد مؤتمر برلين لمؤتمر آخر أوسع وهو مؤتمر بروكسل.

مؤتمر بروكسل 1889 -1890م:

تم طرح موضوع الرق في مؤتمر بروكسل الذي تم عقده في شهر يوليو عام 1980م, وتضمن المؤتمر على سبعة فصول اشتملت على مائة مادة تدور حول تجارة الرقيق والأسلحة النارية[14] , وأفضى المؤتمر إلى عقد اتفاقية تقضي بإنهاء الاتجار بالرقيق في أفريقيا.

شملت اتفاقية مؤتمر بروكسل ولاية طرابلس الغرب باعتبارها جزءا من الأقاليم الإفريقية التابعة للدولة العثمانية, وألزمتها بمنع تجارة الرقيق عبر الصحراء, وإغلاق الأسواق وتشديد الرقابة على السواحل والموانئ, ورغم ضعف التطبيق في البداية فقد

شكلت الاتفاقية إطارا دوليا وقانونيا ساهم في الحد التدريجي من تجارة الرقيق في ليبيا أواخر القرن التاسع عشر.

فقد نصت المواد من 1إلى 6 على إلزام الدول الموقعة بما فيها الدولة العثمانية بالقضاء على تجارة الرق, ومنع خطف البشر ونقلهم وبيعهم.حيث تنص المادة الثانية على إلزام الدول بمراقبة الطرق البرية المؤدية من إفريقيا الداخلية ومنع القوافل التي تنقل العبيد, ونصت المادة الخامسة على فرض عقوبات على التجار والوسطاء الناقلين.

الخلاصة أخضعت اتفاقية بروكسل الأقاليم الأفريقية التابعة للدولة العثمانية ومنها ولاية طرابلس الغرب لأحكام صريحة تقضي بمنع تجارة الرقيق وإغلاق طرق القوافل والأسواق وتشديد الرقابة على السواحل والموانئ وفرض تشريعات داخلية وعقوبات قانونية.

وبالرغم من إجبار الدولة العثمانية على التوقيع على مؤتمر بروكسل لتحريم الرق استمرت تجارة العبيد السرية بعد ذلك بمدة

وفي سنة 1906 عقدت عصبة الأمم المتحدة مؤتمر العبودية الدولي حيث قرر منع تجارة العبيد وإلغاء العبودية بشتى أشكالها.

تأثير الرق على الاقتصاد الليبي :

شكلت تجارة الرقيق رافدا من روافد الاقتصاد في ولاية طرابلس الغرب على مدار مئات السنين والسبب في ذلك يرجع إلى الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الولاية متوسطا ساحل البحر الأبيض المتوسط وباعتبارها أقصر الطرق نحو وسط القارة الإفريقية[15] إضافة للعوامل الأخرى المتمثلة في ازدياد الطلب على هذه التجارة بعد اكتشاف العالم الجديد, حيث مثلت نقاط تجميع وبيع الرقيق على الساحل الليبي موردا ماليا مهما من موارد الدخل للدولة العثمانية مما جعلها تتحايل على قوانين الاتجار بالبشر.

وكان الرقيق يمثلون أهم سلعة مجزية بالنسبة لتجارة القوافل حتى أن القنصل البريطاني في طرابلس سنة 1858م قال إن" تجارة الرقيق كانت تشكل أكثر من ثلثي قيمة كل تجارة القوافل" ولربما أن القنصل قد بالغ بهذا التقدير محاولا تضخيم هذه التجارة لأغراض سياسية[16].

وكتب القنصل البريطاني في نبني غازي في إحدى رسائله إلى الخارجية البريطانية في العام 1875م أن سوق العبيد في بنغازي تكدس على آخره وأن الإدارة العثمانية

المحلية تباشر بنفسها عمليات التنظيم والبيع , وأن ذلك يدر عليها أرباحا هائلة رغم انخفاض أسعار الرقيق مقارنة باسطنبول

كانت غدامس ومرزق وغات وجالو أسواقا تجارية للرقيق في العهد العثماني الثاني, والتي كانت تزود بالرقيق عبر بورنو ووداي وبلاد الهوسا , ويتم بيعهم في أسواق طرابلس للتجار العثمانيين لإرسالهم إلى اسطنبول, وأسواق أوروبا , وينقل بعضها إلى أوروبا عبر السفن الفرنسية التي تستأجر لحملهم إلى مناطق مختلفة عن بعضها إلى شرق المتوسط, وبعضها إلى كريت واليونان حيث بلغ متوسط ما تم استيراده من السودان الغربي والأوسط من 2000 ألى 3000 رأس من الرقيق[17].

يقول الرحالة الألماني رولفس[18] 1878– 1879م " يهتم الأوروبيون بتصدير ريش النعام وعاج الفيل والشمع إضافة إلى غبار الذهب والسلع الصغيرة الأخرى, أما بالنسبة لأبناء البلد فإن استيراد الرقيق من وسط إفريقيا مازال له شأن لا يجب التقليل منه, ويقدر عدد الرقيق الذي ورد خلال عام 1889 بمقدار 1500 رأسا من الرقيق الأسود[19] وهم على الأغلب من الأطفال ,وأن القسم الأكبر منهم يبقى في الولاية إلا أن كثيرا منهم أيضا يعبرون البحر المتوسط إلى اسطنبول والولايات العثمانية الأخرى وقد يستبقي أهل طرابلس جزءا من أولئك العبيد لاستخدامهم في العمل الزراعي وفي خدمة المنازل والعمل الحرفي أيضا[20].

ويبدو أنه من الأمور الملفتة للنظر في عام 1897م أن العرب الذين تجاوبوا مع حركة إلغاء تجارة الرقيق سواء كان ذلك لدوافع إنسانية أو نتيجة لضغوط استعمارية قد عانوا نتيجة لذلك كثيرا من المتاعب الاقتصادية نتيجة منع وتقنين هذه التجارة [21] التي كانت تمثل مصدر دخل لعدد كبير من العائلات

وختاما فإنه يمكن القول بأن العراقيل التي أخّرت عملية المنع التام لهذه التجارة قد تمثلت في اعتماد اقتصاد مناطق الجنوب على تجارة القوافل الأفريقية عموما وعلى تجارة الرقيق كجزء من هذا الاقتصاد, كما ساهمت مسارات الصحراء الكبيرة التي ظلت بعيدة عن الرقابة في صعوبة فرض الدولة سلطتها ونفوذها عن المناطق الداخلية, إضافة لضعف السلطة المركزية وقلة الموارد الإدارية والعسكرية لها مما جعلها تقف موقف المتفرج دونما تحقيق تقدم يذكر.

تأثير المؤتمرات الدولية على الدولة العثمانية وإلغاء تجارة الرق:

ألغى السلطان العثماني تجارة الرقيق الأبيض في أوائل القرن التاسع عشر فتحرر جميع العبيد من يونانيين وجورجيين وأرمن وشركس, وأصبحوا مواطنين عثمانيين

يتمتعون بسائر الحقوق التي يتمتع بها الأحرار, إلا أن تجارة الرقيق الأسود استمرت قائمة في حتى أواخر الدولة العثمانية.

وبأمر من السلطان العثماني سنة 1855 منعت تجارة الرقيق[22] بتحريم نقل العبيد من موانئ طرابلس والتي يوزعون منها عبر البحر المتوسط[23], وقد عمم القرار على الأقضية والقائمقاميات في الولاية[24], وكان نتيجة هذا القرار أن تقلصت هذه التجارة نوعا ما في الموانئ, وتقييد تصدير الرقيق, إلا أن هذه التأثير ظل ضعيفا في المناطق الداخلية[25].

وفي سنة 1857 أصدرت الدولة العثمانية فرمانات لإلغاء تجارة الرق منها فرمان عام 1857 والذي منع تجارة الرقيق في طرابلس الغرب – ليبيا, [26]ولكن تنفيذه استمر عمليا بشكل ضعيف.

ويبدو أن الدولة العثمانية في محاولة منها لتحسين وضع الرقيق والحد من هذه التجارة فإنها بدورها أصدرت أوامر وقرارات للولايات التابعة لها بغرض الحد من هذه التجارة, وتحسين الأوضاع المعيشية لهذه الفئة وتخفيف الضرر عليها. أصبحت تتم في الخفاء بعيدا عن أعين الدولة العثمانية.

وقد آتت الضغوط من قبل الصدارة العظمى على الولاية بشأن الاهتمام بالرقيق ومعاملتهم معاملة حسنة أكلها فقد كتب الوالي بدوره إلى حكام الألوية والأقضية التي يرد عليها الرقيق ليوصوا تجار الرقيق بأن يعتنوا بإطعام وإلباس وإراحة الرقيق أثناء السفر وتخصيص مركوب لهم, ورد حاكم غدامس على رسالة الوالي بأنه جمع تجار غدامس وقرأ عليهم القرار وبلغهم بأنه(على جميع التجار الذين يحضرون الرقيق سواء بجلبهم من بر القبلة وفي حال قدومهم من غدامس إلى طرفكم وإلى بنغازي وإلى ساير المحلات فيلزم أن يكون لهم ترتيبا في كيفية الركوب على الإبل وما يلزمهم من الأكل والشرب وعدم التعرية ونحو ذلك, وحين مرور التجار وقدومهم إلى طرفكم يلزم أن يكون عدد الأساري الذين مع كل تاجر وعدد الإبل الذين نعه وكم من اسير يركب على كل بعير ويعطي له علم وخبر ببيان ذلك فقد جمعنا التجار الذين هم بغدامس وقرأنا عليهم جوابك وفهمناه إليهم ونبهنا عليهم في هذه الخصوص, وإجراء العمل على موجب ذلك وإن شاء الله عند طلوع القافلة كل تاجر يكتب له علم وخبر على مقتضى ذلك كما أمرتم ويكتب دفتر بالمفردات ونرسلوه إليكم)[27] وقد مهرت هذه الرسالة بتاريخ 17 صفر 1267, ه[28] 1850م, (انظر ملحق رقم 2) ومن مضمون

الوثيقة يتضح أن الأمر جاء من الصدارة العظمى إلى الوالي والوالي بدوره نقل هذا الأمر إلى حكام الألوية والأقضية ومما يلفت النظر من خلال استقراء تاريخ هذه الوثيقة ومضمونها أنها تحث على معاملة الرقيق معاملة حسنة ولكن لم يرد بها أي إشارة لمنع تجارة الرقيق فهذه الرسالة الرسمية الموقعة من نائب غدامس ومرسلة للوالي في طرابلس الغرب ترصد حالة الرقيق وضرورة الإحسان إليهم وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن تجارة الرقيق كانت موجودة حتى هذا التاريخ ولم يتم منعها أو تشجيبها في هذا الوقت بالرغم من أنها بعد مؤتمر فيينا.

وبخصوص منع تجارة الرق أرسل قائمقام فزان[29]إلى والي طرابلس يعلمه فيها بأنه (بعد تبطيل البيع والشراء في العبد في فزان صار تجار المجابرة – من سكان جالو- يسافرون لغات فوق عمالة فزان بثلاثة أو أربعة أيام ويرفعون لها البضاعة ويتسوقون منها في العبد ويرفعوا فيه لمصر بذكرهم في مصر يباع ويشترى) والغرض من هذه الرسالة هو إعلام الولاية بما يجري لاتخاذ ما يلزم من إجراء حيال استمرار هذه التجارة رغم المنع, وقد حررت هذه الرسالة بتاريخ 3 رمضان 1273 ه- 1875م (انظر ملحق رقم 1)[30], وعند تحليل مضمون هذه الوثيقة الرسمية وبالنظر إلى تاريخها ومقارنته بتواريخ إصدار الفرمانات من الصدارة العظمى حيث صدر فرمان سنة 1855 وآخر سنة 1957 يتجلى لنا أنه قد تم تعميم هذه الأوامر في المناطق المشمولة بتجارة الرقيق وأن هذه التجارة بالفعل تم تحريمها في فزان بينما لازالت مستمرة في المناطق المجاورة لها بالرغم من قرارات مؤتمر فيينا.

كما تدخل القنصل الإنجليزي وارنجتون لإقناع عبد الجليل سيف النصر بمنع تجارة الرقيق في فزان وهي المنطقة التي يسيطر عليها في اجتماع لهما وحاول إقناعه بشجب النخاسة والمتاجرة بالرقيق ويرغب في حمله على انقراضها في طرابلس الغرب[31]ألا أن قتل عبد الجليل ألغى هذا الاتفاق

وبالرغم من المحاولات المعلنة من قبل الدولة العثمانية إلا أن مساحة الصحراء الليبية الشاسعة وبعد المناطق المتاخمة لجنوب البلاد عن مركز السلطة العثمانية وضعف سلطة الدولة في تلك المناطق ساهم بدوره في حدوث تجاوزات.

ومن تواريخ الوثائق الرسمية السابق يتضح بأنها جاءت بعد مؤتمر فيينا ولكنها سبقت كلا من مؤتمر برلين ومؤتمر بروكسل.

واستغل الإيطاليون بدورهم الصراع ضد تجارة الرقيق في غاياتهم السياسية أيما استغلال فكان جوليتي رئيس الوزراء الإيطالي من أنصار استخدام تجارة الرقيق في

البلاد كذريعة للتدخل في البلاد فقد وصف هذه التجارة بوجود عبيد يخطفون غصبا من بلدانهم ليباعوا في أسواق المدينة وهذه التجارة مصدر رزق لكثير من الأهالي [32], وأعرب عن شجبه لهذه التجارة بقوله " لا يمكن السكوت على هذا العار".[33]

الخلاصة بدأت ليبيا تظهر تطبيقا رسميا محدودا لمنع تجارة الرق بعد صدور الفرمانات العثمانية في 1853– 1857 من إغلاق للأسواق وضبطيات بحرية.

الخاتمة:

مما خلصنا إليه في ختام هذا الموضوع مجموعة من النتائج حيث يتضح من خلال النتيجة الأولى أن تجارة الرقيق في ليبيا كانت مرتبطة بشكل كبير بالسياسة الدولية وليست ظاهرة محلية تخص ليبيا فقط , أما النتيجة الثانية فقد كان للمؤتمرات الدولية دور كبير في تعزيز الاستنكار الدولي لتجارة الرقيق واعتبارها قضية هامة تتطلب تدخلا من جميع الدول, بالرغم من النوايا الخفية للدول الكبرى من وراء هذا المنع لهذه التجارة.

و النتيجة الثالثة فإن مؤتمر فيينا سنة 1915م على الرغم من احتواء بنوده على فقرات تحث على منع تجارة الرقيق وبالرغم من ضآلة تأثيره في ليبيا, ولكن يحسب له أنه وضع أول موقف دولي بإدانة هذه التجارة. ومع ذلك يعد كل من مؤتمر فيينا ومؤتمر وبرلين هما نقطة البداية في التشريعات الدولية, أما مؤتمر بروكسل فكان له الدور الأكبر وتأثيره كان أكبر من سابقيه.

أما النتيجة الرابعة فرغم كل الجهود الدولية إلا أنه لم يكن لهذه المؤتمرات تأثير كبير على ليبيا وذلك لخصوصية المجتمع الليبي ووجود عراقيل سياسية واقتصادية واجتماعية جعلت من تنفيذ القرارات التي أصدرتها المؤتمرات أمرا صعبا وأخذ وقتا طويلا حتى انتهاء هذه التجارة بالكامل.

التوصيات:

بعد دراسة وتحليل الموضوع توصلنا لمجموعة من التوصيات التي نأمل من المؤرخين والبحاث أن يؤخذ بها في دراسات أشمل وأوسع:

- توصي الباحثة بالتعمق في دراسة وضع الرقيق باعتبارها جزءا من السياسة الدولية ساهمت فيها كل الدول الكبرى وبالتالي تقع على عاتقهم جميعا مسؤولية هذا الفعل وليست مسألة تهم ليبيا فقط .

- كما توصي الباحثة بالرجوع للوثائق الموجودة في مراكز المخطوطات والوثائق في ليبيا أو التي تمتلكها بعض العائلات مما لم يتوفر للباحثة لعلها تفتح مجالا أوسع للبحث والاستزادة حول الموضوع.
- تقترح الباحثة عمل دراسات مقارنة بين وضع الرقيق في ليبيا والدول المجاورة لها مثل تونس والجزائر في ذات الفترة.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

قائمة الهوامش :

[1] حكمت الأسرة القرمانلية ليبيا من سنة 1711 إلى 1835م بعد أن نجح أحمد القرماللي في الاستيلاء على السلطة مع الاحتفاظ بتبعية إسمية للدولة العثمانية, وقد أنهى العثمانيوم حكمهم سنة 1835م, لتبدأ مرحلة العهد العثماني الثاني في ولاية طرابلس الغرب, محمود صالح منسي, الحملة الإستعمارية الإيطالية على ليبيا(دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية), دار الطباعة الحديثة, القاهرة, 1980,ص 3.

[2] ابن منظور: لسان العرب, مادة (رقق), مج 10, دار صادر , بيروت, >1955 ص 133

[3] محمد بن أبي بكر الرازي: مختار الصحاح, دار القرآن الكريم, دار الفكر, بيروت , 1972 ص 253

[4] أحمد شفيق بك , ص 54

[5] للمزيد أنظر خليفة إبراهيم ضو / تجارة الرقيق في ولاية طرابلس الغرب خلال القرن التاسع عشر , المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية,ليبيا 2014 ص25 24

[6] للمزيد انظر عبد الله ناصح علوان, نظام الرق في الإسلام, دار السلام للطباعة, ص ص 47 48 49 51

[7] عبد السلام عرقوب , تجارة الرقيق في أفريقيا في العصر الحديث, مجلة الأكاديمية للعلوم الانسانية والاجتماعية, العدد 14 يوليو 2018ص128 -127

[8] أ. ج. هوبكنز: التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية, ت أحمد فؤاد بلبع, المجلس الأعلى للثقافة, المشروع القومي للترجمة, 1998 ص 228.

[9] جمعة بن زوال. الرق في الجنوب الجزائري في بداية الاحتلال من خلال وثائق أرشيفية رسمية, مجلة دراسات وأبحاث منشورات جامعة جلفة العدد 16, 2014,, ص36

[10] A. forrest; the congress of Vienna and the atlantik slave trade lzvestia ural federal university. Series 2 humaniterinburg ural federal university p 103

[11] عبد السلام عرقوب , تجارة الرقيق في أفريقيا في العصر الحديث, مجلة الأكاديمية للعلوم الانسانية والاجتماعية, العدد 14 يوليو 2018ص132

[12] وثيقة رقم 26– ملف رقم1- ت. ج , بدار المحفوظات التاريخية بالسراي, بخصوص منع تجارة الرقيق في ولاية طرابلس الغرب ,

[13] عبد السلام عرقوب , المرجع السالق, ص132 .

[14] للمزيد انظر نص الاتفاقية كاملا في General Act of brusseis on wikisource

[15] رجب نصير الأبيض: طرابلس الغرب في كتابات الرحالة خلال القرن التاسع عشر الميلادي , المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية, ليبيا , 2009, ص24

[16] رجب نصير الأبيض, المرجع السابق , ص 193

[17] محمد علي مسعود,(من مصادر اقتصاد ولاية طرابلس الغرب خلال القرن التاسع عشر(تجارة القوافل الصحراوية أنموذجا) مجلة ودار المنارة , العدد الأول, ديسمبر 2023, ص 158.

[18] ولد غيرهارد رولفس سنة 1881 م في بلدة فيغزاك الألمانية, وكان يميل منذ صغره إلى دراسة الجغرافيا والتاريخ واللغتين الفرنسية واللإنجليزية, وقام برحلاته إلى ليبيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر, أنظر غيرهارد رولفس: الرحلة من طرابلس إلى الإسكندرية, ت عماد الدين غانم, مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية , ليبيا, 2002 م, ص8

[19] رولفس: رحلة عبر إفريقيا مشاهدات الرحالة الألماني رولفس في ليبياوبورنو وخليج غينيا, ت عماد الدين غانم, منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية, طرابلس , 1996ص 286 ,288.

[20]أبو العباس أحمد بن سعيد الشماخي, السير , وزارة التراث والسياحة , عمان, 1987,ج 1, ص 83,

[21] شوقي الجمل / كشف إفريقيا واستعمارها, مكتبة الأنجلو المصرية , القاهرة, 1980, ص 575

[22] إيتوري روسي: ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911 , ت خليفة التليسي, , ط2 , الدار العربية للكتاب , طرابلس1991, ص ص 448 ,449 .

[23] بروشين : تاريخ ليبيا في العصر الحديث, , ت عماد حاتم , مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية, ليبيا 1991,ص 297.

[24] إيتوري روسي, الرجع السابق, ص 451.

[25] المرجع نفسه, ص 451.

[26] جون رايت.: تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور, ت عبد الحفيظ الميار, أحمد الباروني, طرابلس, دار الفرجاني, 1972, ص 98.

[27] تم نقل الأرشيف الخاص بدار المحفوظات التاريخية بالسراي للمركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية.

[28] وثيقة رقم \26 م1\ ت.ج وثيقة سابقة.

[29] تعتبر فزان أحد المحطات الصحراوية المهمة التي تتوقف عندها القوافل التجارية سواء الذاهبة أو القادمة من أواسط أفريقيا.

[30] وثيقة رقم 3\ ملف رقم 1\ ت ج بدار المحفوظات التاريخية, بخصوص الوالي يكتب إلى الألوية والأقضية بشأن الاهتمام بالرقيق وحسن معاملتهم

[31] أحمد النائب الأنصاري, المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب, مكتبة الفرجاني, طرابلس, ليبيا, 1960, ص 350

[32] جون رايت, المرجع السابق,ص109

[33] بروشين, المرجع السابق, ص 318.

الملاحق

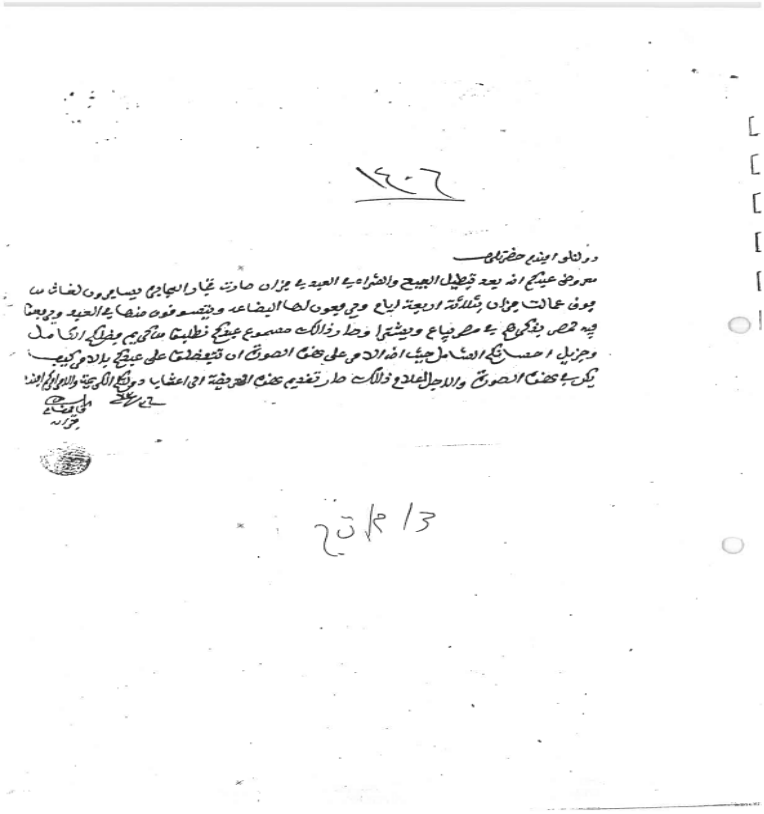

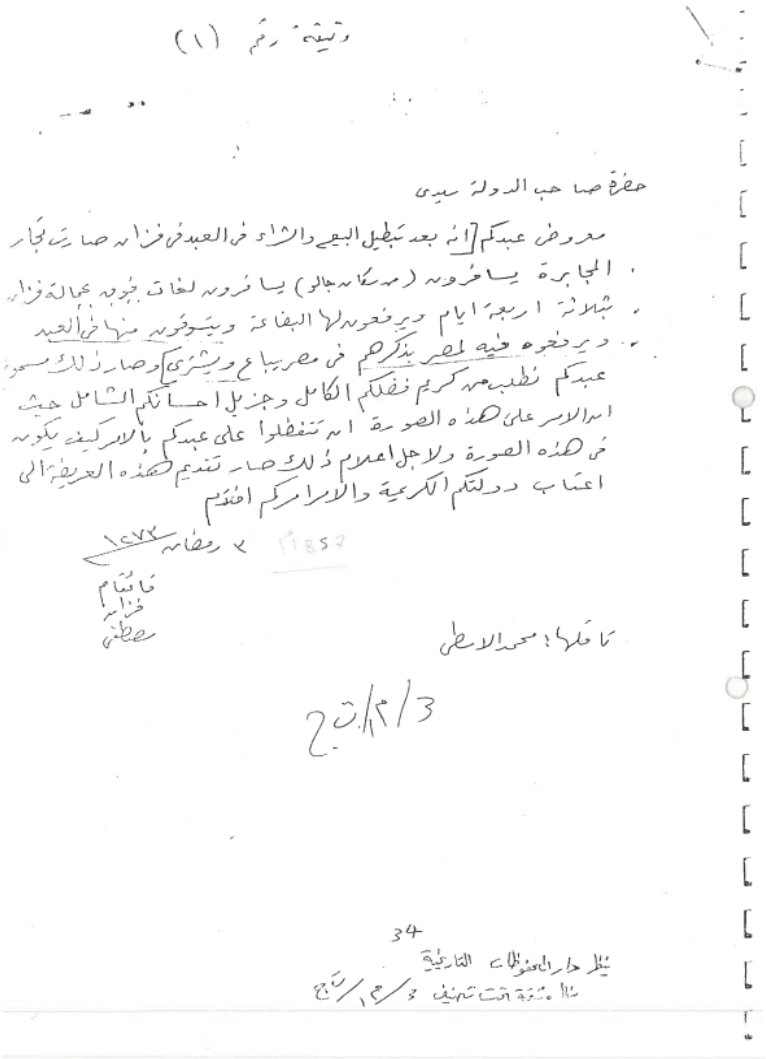

وثيقة رقم (١)

حضرة صاحب الدولة سيدى

معروض عبدكم انه بعد تبطيل البيع والشراء فى العبيد فى خزانه صاحب الجمارك الجابرة يا مرومه (مدينة جالو) يا مرومه لغاية جوبه بحالة فراره ثلاثة اربعة ايام ويرفعوه لها البضاعة ويتوقوه منها فى العيد ويرفعوه فيه لمصر بذركم فى مصر يباع ويشترى وصار ذلك مسموح عبدكم نطلب منه كريم فضلكم الكامل وجزيل احسانكم الشامل حيث اسرالاسر على هذه الصورة انه تتفضلوا على عبدكم بالامر كيف يكون فى هذه الصورة ولاجل اعلام ذلك صار تقديم هذه العريضة الى اعتاب دولتكم الكريمة والاوامر لكم اقدم

رمضان ١٢٧٧ / ١٨٥٧

فانتظام
خزانه
مصطفى

تاريخ: محمد الاسطى

2 ت/م/3

34

نظارة المعلومات التاريخية
نظارة دائرة تصنيف م/ع/ت

ملحق رقم 1

وثيقة رقم (3)

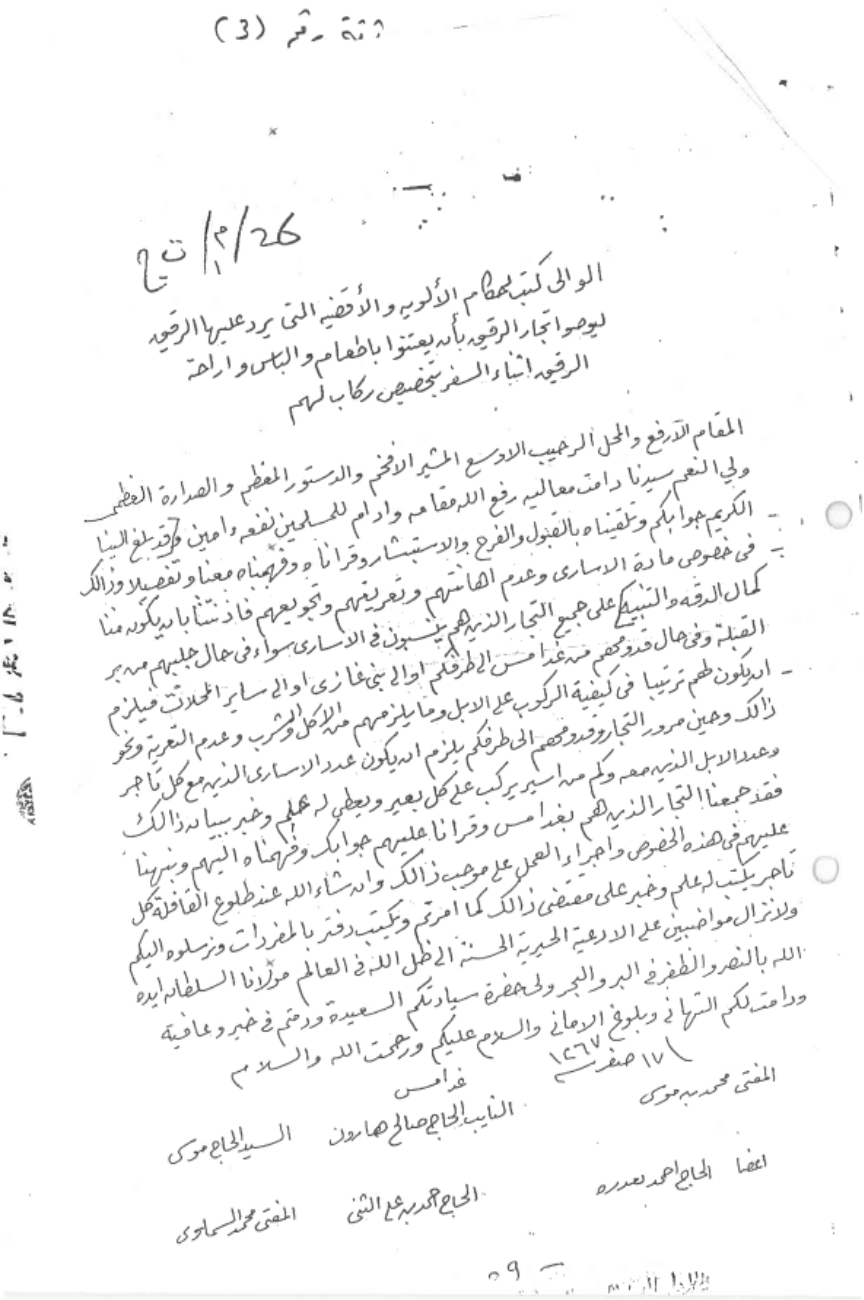

(3) وثيقة رقم

١٢/م/٢٦ ت ح

الوالي كتب لحكام الألوية والأقضية التي يرد عليها الرقيق ليوصوا تجار الرقيق بأنه يعتنوا باطعامهم والباسهم واراحة الرقيق اثناء السفر بتخصيص ركاب لهم

المقام الأرفع والمحل الرحيب الأوسع المشير الأفخم والدستور المعظم والصدارة العظمى ولي النعم سيدنا دامت معاليه رفع الله مقامه وادام للمسلمين نفعه وامين وقد بلغ الينا الكريم جوابكم وتلقيناه بالقبول والفرح والاستبشار وقرأناه وفرهمناه معنا وتفصيلا وذالك في خصوص مادة الاسارى وعدم الفاشهم وتعريتهم وتجويعهم فاذ شتنا بان يكون منا كمال الرقة والتنبيه على جميع التجار الذين هم يشترون في الاسارى سواء وفي حال جلبهم منهم القبلة وفي حال قدومهم من غدامس الطريق اوالى بني غازي اوالى سائر المحلات فيلزم اذ يدلون لهم ترتيبا في كيفية الركوب على الابل وما يلزمهم من الاكل والشرب وعدم التعرية ونحو ذالك وحين مرور التجار وقدومهم الى طرفكم يلزم ان يكون عدد الاسارى الذين مع كل تاجر وعدد الابل الذين معهم وكم منهم اسير يركب على كل بعير ويعطى له علم وخبر بسيادتكم ذالك فقد جمعنا التجار الذين هم بغدامس وقرأنا عليهم جوابك وفرهمناه اليهم وشرحنا عليهم في هذه الخصوص واجراء العمل على موجب ذالك وانه شاء الله عند طلوع القافلة كل تاجر يكتب له علم وخبر على مقتضى ذالك كما امرتم ويكتب دفتر بالمفردات ونرسلوه اليكم ولا نزال مواضبين على الادعية الحسنة الظل الله في العالم مولانا السلطان ايده الله بالنصر والظفر في البر والبحر ولحضرة سيادتكم السعيدة ودمتم في خير وعافية وراحة لكم الترفاني وبلوغ الامال والسلام عليكم ورحمة الله والسلام

١٧ صفر ١٢٦٧

المفتي محمد بن موسى

غدامس

النايب الحاج صالح هارون السيد الحاج موسى

ايضا الحاج احمد بن عمر

الحاج محمد بن علي الشنن المفتي محمد السماوي